كلمة المملكة الأردنية الهاشمية

يلقيها معالي الدكتور محمد الذنيبات
وزير تطوير القطاع العام ووزير الدولة للشؤون البرلمانية

الدورة (٣٤) لمؤتمر وزراء خارجية الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي
اسلام اباد / جمهورية باكستان الاسلامية
١٥-١٧ أيار ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة ،

أود بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لجمهورية باكستان الإسلامية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعبـاً على ما لقيناه من حسن الوفادة وكرم الضيافة ، مؤكداً بأننا نشعر ، ونحن فوق أرضها ، بأننا في بلدنا وبين أهلنا وأشقائنا ، متمنياً لمعالي الأخ ميام خورشيد محمود كاسوري التوفيق والنجاح في قيادة عمل هذه الدورة والشكر موصول كذلك لحكومة أذربيجان الشقيقة لترؤسها الدورة الماضية لمؤتمرنا وعلى حسن إدارة معالي الأخ المار مامدو يارو لأعمالها .

وأود أن أعبر عن الشكر والتقدير لمعالي أمين عام منظمتنا الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي استطاع في فترة وجيزة من ولايته ، أن يبث روحاً فتية فيها ، ونشاطاً ملموساً ، ما يعزز تفاؤلنا بتحقيق المزيد من الأهداف النبيلة للمنظمة . تلك الأهداف التي من ضمنـها توثيـق عرى التعاون بين الدول الأعضاء ، وتعزيز دورنا في تطوير الأجندة الدولية ، من خلال ترسيخ مبادىء الأمن والسلام، والتنمية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان .

السيد الرئيس ،

لم يعد بالإمكان، في ظل تسارع وتيرة التغيير على الساحة الدولية ، تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول بمعزل عن التعاون الوثيق فيما بينها، والتحرك من خلال تجمعات إقليمية أو متشابهة التفكير . لكن ذلك يتطلب في

المقابل توفير الأرضية الملائمة على الصعيد الوطني لكل دولة ، وبما ينسجم مع الحكم الرشيد وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع دائرة صنع القرار وتنفيذه، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، والمحافظة على البيئة التي تكفل تنمية دائمة.

السيد الرئيس،

إنني على يقين بأنكم تشاركونني الرأي بأن الاستقرار هو أحد أهم أركان التنمية، وأن توفير متطلباته أصبحت مسؤولية جماعية، سيما وأن آثار انعدام الاستقرار في دولة ما تمتد لتطال دولا أخرى. وعلى هذا الأساس، ثمة حاجة ملحة لتعزيز عملنا المشترك وتكثيف تعاوننا وتوحيد كلمتنا، وبمنتهى الموضوعية والواقعية ، للتعامل مع الأوضاع الراهنة في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها.

السيد الرئيس ،

تعيش منطقة الشرق الأوسط، أكثر من أي وقت مضى، ظروفاً في غاية التعقيد والصعوبة نتيجة تعثر عملية السلام وعدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، والقضية المركزية في الشرق الأوسط. وقد بات ازدياد أعمال العنف واتساع نطاقه يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل، ولا يمكن للشرق الأوسط أن ينعم بالاستقرار ، بمعزل عن إيجاد حل عاجل وعادل وشامل لقضيته المركزية .

كما ان ما يجري في القدس الشريف من ممارسات توسعية وحفريات ، تخالف جميع الاتفاقيات والمعاهدات والاعراف الدولية تتطلب منا جميعا تضافر الجهودلوقف هذه الممارسات التي ادانتها منظمة المؤتمر الاسلامي والقرارات

الدولية ذات الصلة، وحملت اسرائيل " القوة المحتلة " المسؤولية الكاملة عما ينجم عن تلك الممارسات والاعتداءات.

والأردن اذ يؤمن بأن الجهود يجب أن تنصب على التعامل مع هذه القضية بشكل سريع وعملي ومنتج، يؤمن ايضا بأنه لايمكن السكوت عن الوضع الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات إسرائيلية ، واستمرار للحصار والإجراءات التعسفية ، وتردّي الوضع الاقتصادي للسكان .

أننا في الأردن ندعم أشقائنا الفلسطينيين بكل ما أوتينا لتمكينهم من إقامة دولتهم على ترابهم الوطني وحصولهم على كافة حقوقهم المشروعة طبقا للقرارات الدولية ، وقد جاء الخطاب التاريخي لجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله أمام الكونجرس الأمريكي تتويجا للجهود الأردنية المتواصلة لوضع المجتمع الدولي امام مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني . فقد عرض جلالة الملك حجم المعاناة والظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، وما زال ، وأكد ان العالم لا يمكن ان ينعم بالسلم والأمن دون ايجاد الحل العادل للقضية الفلسطينية . وفي هذا السياق يؤكد الاردن على ضرورة ان تقوم دول منظمة المؤتمر الاسلامي، أيضا، بتوفير اكبر قدر من الدعم للوصول الى حل عادل وشامل ودائم يكفل قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف، والتي قدمت الدول العربية مبادرتها للسلام مع اسرائيل على اساسها .

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الأردن على المبادئ الأساسية لخارطة الطريق، إلا أن التشبث بالتسلسل الوارد فيها والعودة للمربع الأول قد يعرضانها للفشل، لذلك ، وبهدف أن تكون عملية السلام منتجة ، فلا بد من الدخول في مفاوضات الوضع النهائي، حيث تبرز هنا مبادرة السلام العربية كسبيل أمثل لتحقيق ذلك. ومن هذا المنطلق ، يسعى الأردن ومعه الدول العربية الشقيقة لدفع هذه المبادرة، بغية وضعها

ضمن الأولويات الرئيسية على الأجندة الدولية. وضمن هذا الإطار أيضا، شرع الأردن والشقيقة مصر، وبتكليف من باقي الدول العربية ، بإجراء الاتصالات وبذل الجهود اللازمة لتوضيح هذه المبادرة للمجتمع الإسرائيلي وحث حكومته على قبولها والتحرك لتحقيق السلام الدائم في منطقتنا.

السيد الرئيس ،

إذ يتابع الأردن بقلق وألم تزايد وتيرة العنف وعدم الاستقرار في العراق، ليؤكد مجددا على موقفه الثابت الداعم لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في هذا البلد الشقيق، والرفاه لجميع أبنائه ، حتى يعود لمكانته الطبيعية ويمارس دورا إيجابياً في محيطه العربي والإقليمي والدولي. ومن هنا ، أنتهز هذه الفرصة لأؤكد أيضا على مركزية وحدة العراق وأهمية ذلك لخدمة الاستقرار والتوازن في المنطقة، وضرورة دعم جهود العراق لاستعادة أمنه واستقراره، وإدانتنا الكاملة لما يُمارس ضد العراق وشعبه من إرهاب وتقتيل.

وفي الوقت الذي يؤكد الأردن فيه احترامه للخيار الديمقراطي للشعب العراقي، فإنه يشدد على أهمية ان تعمل الحكومة العراقية على إيجاد عملية سياسية هادفة لعقد مصالحة وطنية حقيقية تشارك فيها جميع مكونات الشعب العراقي، وعدم التعامل مع أي من المكونات الرئيسية للشعب العراقي على أنها أقلية ، بل بوصفها جزءاً رئيسياً من الشعب العراقي.

وفي هذا الإطار، يدعم الأردن تمكين الحكومة العراقية من بسط سيطرتها دون منازع على كامل التراب الوطني العراقي ما يعني حكماً ضرورة وضع حد لوجود الميليشيات المسلحة ، إضافة الى ضبط الحدود ومحاربة الإرهاب وإعادة بناء الجيش والمؤسسات على أسس وطنية ، ومراجعة الدستور وقانون اجتثاث البعث بما

يسهم بتعزيز المصالحة الوطنية ، واستفادة جميع أبناء العراق وأجزائه من الثروة النفطية .

كما أنه من الضروري أن تقوم الحكومة العراقية بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بإيجاد الحلول العملية لمشكلة المهجرين والنازحين العراقيين ،

فمأساة الشعب العراقي الإنسانية مسؤولية المجتمع الدولي بكامله، والأردن - الذي قدم ويقدم أكثر بكثير من إمكاناته - يدعو المجتمع الدولي لمساعدته على الاستمرار في توفير الظروف الملائمة لاستضافة الأعداد الضخمة من المواطنين العراقيين الموجودين على أرضه.

السيد الرئيس ،

ما زال الإسلام والمسلمون يتعرضون لحملات وأوجه مختلفة من التمييز والتشويه تصور الإسلام على أنه دين يشجع العنف ويؤسس للإرهاب، لقد آن الأوان لان نقف وقفة واحدة لتغيير هذه الافتراءات والصور النمطية والمفاهيم الخاطئة ، وأن نعكس الصورة الحقيقة عن الإسلام ، دين التسامح والعدالة، داعين المجتمع الدولي الى العمل معنا لهذه الغاية . وفي هذا الصدد ، ينظر الأردن باهتمام للمقترح الداعي الى إنشاء مرصد لمواجهة تنامي ظاهرة التمييز ضد المسلمين .

إضافة الى ذلك ، لا بد أن تعمل دول منظمتنا على محاربة ظاهرة التطرف الديني والإرهاب والإساءة الى الأديان بغض النظر عن مرتكبيها ، وبالتعاون أيضا مع المجتمع الدولي .

وانطلاقا من أيمانه الراسخ بأهمية الحوار بين الحضارات والأديان، وإظهار الصورة الحقيقية للإسلام، فقد حرص الأردن على دحض المفاهيم الدخيلة على

الاسلام، ومحاربة الممارسات المرتكبة باسمه وجاءت وثيقة "رسالة عمان" التي ساهم في صياغتها جمع من العلماء تنادوا من اقطار اسلامية مختلفة لتوضيح رسالة الاسلام السمحة واستنكار الارهاب بكافة اشكاله وصوره .

اسمحوا لي في الختام ، سيدي الرئيس ، أن أؤكد لكم مجددا حرص بلادي على مواصلة دعمنا لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وبما يكفل تحقيق الأهداف النبيلة للأمة الإسلامية متمنيا النجاح لمؤتمرنا والتوفيق لكم في ادارة أعمال هذه الدورة الهامة .

شكرا السيد الرئيس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.